أكد على تقديره له ودعا الهيئات القضائية للاجتماع اعتباراً من اليوم

مصر: مرسي يمد يده للقضاء لتجاوز الأزمة .. و«الملتحون» يتظاهرون أمام «الرئاسة»

جانب من احتجاجات رجال الشرطة الملتحين

مرسي

القاهرة - «وكالات»: أعرب الرئيس المصري محمد مرسي عن تقديره للسلطة القضائية، مؤكدا تبنيه لما سينتج عن مؤتمر العدالة الذي اقترحه رئيس مجلس القضاء الأعلى.

وأكد مرسي في بيان أصدرته رئاسة الجمهورية المصرية عقب لقاء الرئيس مع رؤساء الهيئات القضائية، تقديره الكامل للسلطات القضائية بهيئاتها المختلفة ورجالها، مشيدا بمشروع مؤتمر العدالة الذي قدمه رئيس مجلس القضاء الأعلى رئيس محكمة النقض المستشار ممتاز متولي.

ودعا مرسي للبدء فورا بالإعداد لأعمال المؤتمر، كما وجه الدعوة إلى الهيئات القضائية المختلفة للاجتماع بمقر رئاسة الجمهورية اعتبارا من اليوم الثلاثاء، وذلك للإعداد لمؤتمر العدالة تحت رعاية رئيس الجمهورية.

ونقل البيان عن مرسي ثقته بأن المؤتمر سيبحث كل معوقات تحقيق العدالة، فضلا عن إعداد مشروعات قوانين السلطة القضائية والهيئات القضائية المختلفة، وتعهد بأن يتبنى كل ما ينتهي إليه المؤتمر من مشروعات قوانين لتقديمها إلى المجلس التشريعي.

وفيما يتعلق بموقف رؤساء الهيئات القضائية الذين اجتمعوا مع مرسي امس الاول، أكد البيان أنهم عبروا عن رضاهم لما أبداه مرسي من تقدير لرجال القضاء، واعتزامه اتخاذ إجراءات تبعث على الارتياح، وتعهده بتبني مشروعات القوانين التي يتوافق عليها قضاة مصر.

وحضر اللقاء كل من رئيس المحكمة الدستورية العُليا المستشار ماهر البحيري، ورئيس محكمة النقض ومجلس القضاء الأعلى المستشار محمد ممتاز متولي، ورئيس مجلس الدولة المستشار غبريال عبد الملاك، ورئيس هيئة النيابة الإدارية المستشار عناني عبد العزيز، ورئيس هيئة قضايا الدولة المستشار محمد الشيخ.

وجاء اللقاء لمناقشة الأزمة التي فجرها مشروع قانون تقدم به حزب الوسط -وهو حزب إسلامي معتدل- بخفض سن الإحالة إلى التقاعد للقضاة من سبعين إلى ستين عاما، مما سيؤدي إلى إنهاء خدمة أكثر من ثلاثة آلاف قاض.

ويتهم عدد من القضاة جماعة الإخوان المسلمين التي ينتمي إليها الرئيس مرسي بالسعي لتقويض استقلال القضاء والسيطرة عليه، من خلال شن حملة تستهدف في ظاهرها اجتثاث الفساد.

وكان عصام العريان -نائب رئيس حزب الحرية والعدالة المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين- قد طالب مطلع الاسبوع الجاري بالتحرك بسرعة لتبني مشروع القانون، وقال في صفحته على موقع فيسبوك إن مجلس الشورى «الغرفة الثانية من البرلمان المصري» يملك السلطة التشريعية لإقرار التعديلات، وهو أمر تشكك فيه المعارضة.

وتسببت هذه الأزمة بتجدد الاحتجاجات في الأيام الأخيرة، حيث تجمع مئات من المعارضين أمس الاول في محيط دار القضاء العالي، ونددوا بتظاهر الآلاف من جماعة الإخوان المسلمين وقوى إسلامية أخرى قبل أسبوع مطالبة بـ«تطهير القضاء».

ومن جهتها، دعت جبهة الضمير الوطني -التي تضم أطرافا من المؤيدين والمعارضين لمرسي- مجلس الشورى إلى عقد لجان استماع علنية لمشروع تعديل قانون السلطة القضائية.

وانتقدت الجبهة في بيان ما يتعرض له مجلس الشورى من هجوم «يستهدف الدستور» ويمنع المجلس من ممارسة مهامه، كما انتقدت استعانة بعض القوى والرموز بالقوى الأجنبية والتي أصبحت «نهجا»، بحسب قولها.

وفي تطور آخر، تظاهر عشرات من ضباط وعناصر الشرطة الملتحين أمام مقر رئاسة الجمهورية شمال القاهرة، مطالبين بوقف إحالتهم إلى مجالس تأديبية بسبب إطلاق لحاهم وبإعادتهم لوظائفهم.

وقالت وكالات الأنباء إن وفدا يمثل الضباط المحتجين دخل مقر الرئاسة لعرض قضية الضباط على المسؤولين بالرئاسة.

وكان ضباط وعناصر شرطة ملتحون قد دعوا عبر صفحة «أنا ضابط شرطي ملتح» على موقع فيسبوك لتنظيم وقفة احتجاجية اعتراضا على التحقيق معهم بسبب إطلاق لحاهم.

يذكر أن عشرات من الضباط الملتحين نظموا عدة وقفات احتجاجية واعتصامات رمزية أمام مبنى وزارة الداخلية وقصر عابدين ومجلس الشورى، اعتراضا على وقفهم عن العمل وعدم تقاضي رواتبهم منذ 14 شهرا، وعلى استمرار إحالتهم إلى مجالس تأديبية في وزارة الداخلية لمخالفتهم قواعد المظهر العام لضباط الشرطة.

ردأ على الهجمات الصاروخية المتواصلة

الأراضي المحتلة: إسرائيل تلغي زيارات الأسرى .. وإغلاق «القطاع» مستمر

القدس - «وكالات»: قالت متحدثة باسم الجيش الإسرائيلي إن صاروخا أطلق من قطاع غزة الواقع تحت سيطرة حركة المقاومة الإسلامية «حماس» وسقط على جنوب إسرائيل امس دون أن يتسبب في اصابات أو أضرار.

ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن اطلاق الصاروخ الذي سقط في أرض خلاء. ونفذت إسرائيل ضربة جوية على قاعدة لنشطاء فلسطينيين يوم الأحد ردا على هجوم صاروخي مشابه.

وقال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو بعد الضربة الجوية «أي اطلاق للصواريخ سيقابل برد قوي للغاية.»

ولم يصب أي شخص في الهجوم الصاروخي يوم الاحد أو في الضربة الجوية.

وأطلق نشطاء إسلاميون في قطاع غزة صواريخ بشكل متقطع على إسرائيل في الأسابيع المنصرمة على الرغم من تهدئة تم الاتفاق عليها بعد حرب استمرت ثمانية أيام في نوفمبر.

بالمقابل قررت إسرائيل إلغاء زيارات ذوي الأسرى الفلسطينيين من سكان قطاع غزة لأبنائهم الموجودين في السجون الإسرائيلية، والتي تتم عادة كل يوم اثنين، وذلك بعد يوم من إغلاق معبر كرم أبو سالم.

ووفقا للإذاعة الإسرائيلية، فقد جاء هذا الإجراء «بسبب الخطوات التي اتخذت أمس الاول بإغلاق معبر كرم أبو سالم، وفرض قيود على دخول الفلسطينيين من معبر بيت حانون، عقب سقوط صاروخ في منطقة النقب الغربي السبت».

> كي مون: الوضع الراهن في الأراضي الفلسطينية لا يمكن أن يستمر

وذكرت الإذاعة أن منسق الأعمال الميجور جنرال إيتان دانجوت قرر إغلاق المعبر أمام حركة البضائع والمساعدات، بينما سيعمل معبر بيت حانون «إيريز» لحركة الأفراد بشمال قطاع غزة على نطاق مقلص، بحيث يكون مفتوحا أمام الحالات الإنسانية فقط.

وقررت إسرائيل امس مواصلة إغلاق معبر كرم أبو سالم جنوب شرقي قطاع غزة ولليوم الثاني. وقال رئيس لجنة تنسيق إدخال البضائع للقطاع رائد فتوح لوكالة الصحافة الفلسطينية «صفا» إن الاحتلال أبلغنا باستمرار إغلاق المعبر «لأسباب أمنية».

يشار إلى أن معبر كرم أبو سالم هو المعبر التجاري الوحيد الذي تدخل منه البضائع والوقود إلى قطاع غزة، وتغلقه سلطات الاحتلال يومي الجمعة والسبت من كل أسبوع وفي أيام العطل، وفي أحيان كثيرة دون إنذار مسبق، وبغض النظر عن احتياجات سكان القطاع. وعلى صعيد متصل، أعرب الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون عن اعتقاده بأن الوضع الراهن في الأراضي الفلسطينية -من المنظور السياسي والاقتصادي- لا يمكن أن يستمر، وقال بان «يساورني القلق بسبب تجدد العنف، وخاصة بسبب حالة السجناء الفلسطينيين، وانتهاكات وقف إطلاق النار في غزة»، معتبرا أن قرار إسرائيل إغلاق معابر رئيسية في قطاع غزة أدى فقط إلى تفاقم الوضع الإنساني المتردي أصلا. ودعا إسرائيل إلى أن تحترم القانون الإنساني الدولي، وتنفذ الاتفاقات السابقة «المتعلقة بالسجناء الفلسطينيين»، وأضاف ينبغي أن يُعهد إلى هيئة مستقلة بالتحقيق على الفور في حالات وفيات السجناء، ولا بد من إيجاد حل عاجل للمضربين عن الطعام لمدد طويلة، أما المعتقلون الإداريون، فينبغي إما توجيه الاتهام إليهم ومحاكمتهم، وإما الإفراج عنهم دون تأخير.

الجزائر: مصرع 3 من قوات الحرس البلدي بهجوم مسلح

الجزائر - «وكالات»: اعلنت سلطات الأمن الجزائرية أمس الاول مقتل ثلاثة من عناصر قوات الحرس البلدي، في هجوم مسلح شمال غرب العاصمة الجزائر.

ونقلت وكالة الأنباء الجزائرية عن مصدر أمني قوله إن القتلى الثلاثة سقطوا «في اعتداء إرهابي استهدفهم بمنطقة ساحل بضواحي بوركيكة في تيبازة». وأوضح أن مجموعة مسلحة باغتت الضحايا عندما كانوا في طريقهم إلى منازلهم، مشيرا إلى أن قوات الأمن المشتركة باشرت تمشيط المنطقة بحثا عن المنفذين فور وقوع العملية.

يذكر أن جهاز الحرس البلدي في الجزائر تأسس عام 1994 لدعم قوات الدرك في القرى أثناء القتال ضد الجماعات المسلحة ويضم الجهاز حوالي 90 ألف عنصر. ورغم أن السنوات الأخيرة شهدت تراجعا في أعمال العنف التي شهدتها الجزائر أثناء فترة «العشرية الدامية» في تسعينيات القرن الماضي وحصدت 200 ألف قتيل، فإن عناصر مسلحة لا تزال نشطة في منطقة القبائل «110 كلم شرق الجزائر العاصمة» ومناطق قريبة من العاصمة وفي جنوب البلاد أيضا.

وهاجمت مجموعة مسلحة من جنسيات مختلفة في 16 يناير الماضي موقعا لإنتاج الغاز قرب عين ميناس في الصحراء الجزائرية مما أدى إلى مقتل 37 رهينة أجنبية وجزائري واحد، في حين اعتقلت السلطات ثلاثة من المهاجمين وقضت على البقية.

.. و«أرضي» يقتل اثنين من «الوطني» في تونس

تونس - «وكالات»: أعلن متحدث حكومي أن اثنين من رجال الحرس الوطني في تونس أصيبا امس، في انفجار لغم أرضي، عندما كانا ضمن فريق تابع لفرقة مقاومة الإرهاب بصدد تمشيط منطقة يشتبه في تحصن مسلحين بها.

ولم يتضح ما إذا كان اللغم قد تم زرعه من قبل المسلحين أو أنه من آثار الحرب العالمية الثانية التي شهدت البلاد واحدة من أكثر فصولها النهائية شراسة.

وتعثر السلطات بين الفينة والأخرى على قنابل وذخيرة مطمورة في بعض أنحاء البلاد.

لكن وزارة الداخلية التونسية قالت إنها تنتظر نتائج التحقيقات.

ووقع الانفجار في جبل الشعانبي، أعلى جبال تونس، الذي تقوم قوات من فرقة مكافحة الإرهاب بتمشيطه منذ مدة بحثا عن مسلحين.

وقال المتحدث باسم الداخلية محمد علي العروي إن إصابتي الرجلين خطيرتان، فيما أشارت تقارير محلية إلى أن ساق أحدهما بترت أثناء الانفجار.

ومنذ مغادرة الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي البلاد في خضم احتجاجات شعبية عارمة، تعيش تونس على وقع مخاوف من تنامي التطرف والشبكات الجهادية.

زيدان يطالب المواطنين بدعم الحكومة ضد مهددي الأمن

ليبيا تلوح باستخدام القوة لمواجهة الميليشيات

طرابلس - «وكالات»: حذر رئيس الحكومة الليبية، علي زيدان، امس الاول من أن حكومته قد تضطر الى مواجهة العنف بالقوة، في تصريح تزامن مع تطويق مسلحين مقر وزارة الخارجية لتحقيق مطالب.

وقال زيدان، خلال مؤتمر صحافي عقده في طرابلس، إن «الدولة تحاول أن لا تدخل في أي مواجهات، ولكنها قد تضطر إلى ذلك وقد يأتي اليوم الذي تواجه فيه العنف بالقوة.»

وأضاف أن ليبيا ستواجه بكل قوة أية أعمال عدائية قد تمارسها مجموعة خارجة عن القانون من داخل ليبيا مُستغلة الأوضاع الأمنية ضد تشاد ودول الجوار بشكل عام، على ما أوردت وكالة الأنباء الرسمية.

وطالب زيدان مواطنيه بدعم الحكومة في مواجهة من قال إنهم يريدون تقويض الأوضاع الأمنية في البلاد.

وقال زيدان إن البلاد تعاني من هجمات يشنها مسلحون ينتمون لجماعات انفصالية بغرض تخريب منشآت وطنية منها وزارة الداخلية والتلفزة الوطنية. جاء ذلك بعد ساعات من انتشار مسلحين بسياراتهم وعتادهم الحربي في محيط مقر وزارة الخارجية، مطالبين بقانون يمنع المسؤولين في نظام معمر القذافي من الحصول على مناصب عليا في الدولة.

وقال شهود عيان إن نحو 20 سيارة مجهزة بالأسلحة المضادة للطائرات أغلقت الطرق المؤدية إلى مقر وزارة الخارجية، فيما قام مسلحون بتوجيه المرور بعيدا عن المنطقة.

وطالب المحتجون بإقرار قانون مطروح للنقاش ينص على حظر المناصب العليا في الدولة على المسؤولين في نظام القذافي.

وقد يبعد القانون، وفق النص المتفق عليه، العديد من الوزراء ورئيس البرلمان من مناصبهم.

وقال قائد الميليشيات في تصريح لوكالة رويترز «إن وزارة الخارجية ستبقى مغلقة حتى إقرار قانون العزل»، مضيفا أن وزارة الخارجية استهدفت لأن عددا من المسؤولين في نظام القذافي يعملون فيها.

ومنذ سقوط نظام القذافي على يد الثوار المسلحين، بدعم من الدول الغربية في عام 2011، أصبحت ليبيا تعج بالأسلحة، وبميليشيات تستهدف مؤسسات الدولة.

وتوترت العلاقات بين الميليشيات والحكومة في الأسابيع الأخيرة بسبب حملة تهدف إلى نزع سلاح الميليشيات وإبعادهم من مواقعهم قرب العاصمة طرابلس.

وفي شأن مواز، لفت زيدان إلى أن بلاده سترسل وفدا إلى تشاد لاستيضاح تصريحات رئيسها إدريس دبي، التي أشار فيها إلى وجود معارضين لنظام حكمه يتدربون في ليبيا، مشدداً على أنه في حالة ثبت وجودهم ستقوم ليبيا بتسليمهم إلى بلادهم.

جمعية الأندلس والرقعي التعاونية

إعلان رقم 2013/47

بناء على موافقة وزارة الشئون الاجتماعية والعمل رقم ٧٧٧ في كتابها المؤرخ بتاريخ ٢٠١٣/٤/٢٨ على طرح الأفرع التالية:

م	النشاط	المساحة	القيمة الإيجارية	الموقع
١	حلويات ومعجنات	٢١م٢	٢٥٠ د.ك	الأندلس ق١٢ - محل رقم٣
٢	مأكولات خفيفة	٢٧,٥٥م٢	٢٥٠ د.ك	النهضة ق٢ - محل رقم١٢

وفقاً للشروط التالية:

١ - أن يكون المتقدم من أصحاب الاختصاص وممن يمارسون النشاط بأنفسهم ولديه ترخيص تجاري ساري المفعول للنشاط المتقدم به.
٢ - تقدم الطلبات بالظرف المغلق والمختوم بناء على تعليمات وزارة الشئون الاجتماعية والعمل.
٣ - يلتزم مقدم الطلب بدفع شيك مصدق بمبلغ (٢٥٠,٠٠ د.ك - فقط مائتان وخمسون ديناراً) حسب قرار وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ويتم استرداده في حالة عدم الفوز مع مراعاة أن مبلغ التأمين المذكور ليس له علاقة بمبلغ التأمين المتعلق بالقيمة الايجارية المعتمدة عند التعاقد.
٤ - تكون الأولوية للمساهم عند تساوي الدعم.
٥ - سوف يتم الاختيار للمتقدم بأعلى دعم مالي للجمعية على أن يكون بشيك مصدق.
٦ - ضرورة تعبئة الإقرار والتعهد الخاص بعدم وجود أي نشاط للمستثمر من قبل المتقدم لدى الجمعية وفي حالة ثبوت عكس ذلك سيتم سحب النشاط الجديد منه.
٧ - من وقع عليه الاختيار يلتزم بمراجعة إدارة الجمعية خلال أسبوعين من تاريخ الاختيار لإتمام الاجراءات اللازمة وتوقيع العقد وإلا يعتبر لاغياً ويصبح مبلغ التأمين حقاً خالصاً للجمعية.
٨ - يقدم الطلب نظير رسم قدره مبلغ (٣٠,٠٠ د.ك - فقط ثلاثون ديناراً) غير قابلة للرد اعتبارا من يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٣/٤/٣٠ وحتى نهاية دوام يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٣/٥/٧ وتودع الطلبات داخل الصندوق المخصص بإدارة الجمعية ولن يلتفت إلى الطلبات التي تقدم قبل أو بعد الموعد المحدد - علما بأن مواعيد الدوام كالتالي:
من الأحد إلى الخميس من الساعة ٨ صباحاً وحتى الساعة ٤ عصراً.
٩ - تطبق أحكام القانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٧٩م بشأن الجمعيات التعاونية والقرارات الوزارية بهذا الشأن.
١٠ - ألا يكون المتقدم بطلب الاستثمار لديه عقد استثمار بأي من فروع الجمعية.

المستندات المطلوبة:

١ - صورة البطاقة المدنية لصاحب الترخيص.
٢ - صورة الرخصة التجارية سارية المفعول للنشاط نفسه.
٣ - صورة اعتماد التوقيع ساري المفعول.
٤ - أن يقدم طالب الاستثمار إقرار وتعهد بعدم وجود أي نشاط لدى الجمعية مستثمراً من قبله - وفي حالة ثبوت عكس ذلك سيتم سحب الاستثمار الجديد منه.

للاستفسار: ت/ ٢٤٨٨٤٠٠٥

الإدارة

وزير الدفاع استنكر الهجوم على أم روابة.. والجيش يعلن سيطرته على معقل مناوي

السودان يصعد من تحركاته ضد الحركات المتمردة.. ويتعهد بتطهير جنوب كردفان

الخرطوم - «وكالات»: أكد الفريق أول ركن مهندس عبد الرحيم محمد حسين وزير الدفاع السوداني ان القوات المسلحة عازمة على تطهير جنوب كردفان من المتمردين ومن فلول ما يسمي بالجبهة الثورية والحركة الشعبية قطاع الشمال وحلفائها ومن الطابور الخامس وأعداء السودان.

وأضاف الوزير في تصريح صحافي بمطار ام روابة ان القوات المسلحة متابعة كل تحركات العملاء والمعتدين وتلاحق الآن جيوب المرتزقة والخونة بعد ان لقنتهم دروسا وكبدتهم الخسائر الفادحة في الأرواح والعتاد.

واضاف بان وزارته تعمل جاهدة في توفير المزيد من المعينات ووضع الخطط التي تهدف للانتشار والتامين كافة المواقع الهامة والإستراتيجية بولايتي جنوب وشمال كردفان لدحر فلول الخونة والمرتزقة ولكل من تسول له نفسه بالمساس بامن الوطن.

واستنكر الوزير الهجوم الذي تعرضت له مدينة ام روابة من قبل الخونة والماجورين حسب تعبيره. وكان الجيش السوداني، قد اعلن سيطرته على بلدة أم قونجة بولاية جنوب دارفور، بعد اشتباكات مسلحة مع حركة تحرير السودان، جناح منى أركو مناوي وطردها من المنطقة، وذلك وفقا لبيان صادر عن الجيش امس الاول».

وتقع منطقة أم قونجة بولاية جنوب دارفور، ويعتبرها الجيش السوداني، المعقل الرئيسي لحركة تحرير السودان، جناح منى مناوي المتمردة في إقليم دارفور.

وكان الجيش السوداني، قد أعلن في السابع عشر من إبريل الجاري أنه تمكن من تحرير مدينتي لبدو ومهاجرية بولاية شرق دارفور وأنه يتم الآن تعقب فلول المتمردين في المنطقة، حسبما نقلت وكالة السودان للأنباء. هذا ودعت الحكومة السودانية يوم الأحد المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية والدولية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والدول الأعضاء بمجلس الأمن الدولي بإدانة صريحة وواضحة للهجمات الأخيرة، التي نفذتها قوات الجبهة الثورية المتمردة، على منطقة أم روابة. ووصف بيان صادر عن الوزارة الهجوم على أم روابة بأنه إرهابي وجبان يهدف إلى توسيع نطاق العمليات العسكرية وما يترتب عليها من معاناة إنسانية، منبهة إلى أن قطاع الشمال وحلفاءه في حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان هم أكبر مهدد للسلم بولايات جنوب كردفان والنيل الأزرق ودارفور وكل المناطق، كما أنه يفضح نهج قطاع الشمال وحلفاءه في استخدام المدنيين كدروع بشرية واستغلال المعاناة الإنسانية المترتبة على انشطتهم الإجرامية.

وزير الدفاع السوداني